المحـــاضـرة رقم 07

المـــــطلب الثـــالـــث: الفســـاد: أنـــواعه، أسبـــابه، وتـــأثيـــراته

الفـــــرع الأوّل: أنـــواع الفســـاد

تتعـدد مظاهر وصور الفسـاد ولا يُمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو وطنية، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي. وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات اخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويشكل ذلك أخطر أنواع الفسـاد فهو يتغلغل في كافة بنيان المجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وقـد تـم تصنيف الفسـاد الى إلى عدة أنواع لعل أشهرها على الإطلاق **الفســاد سياسي والفســاد بيروقراطـي (الإداري)**، ويعرف **الفســاد السياسي** بأَنَّهُ: "**اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية، لتحقيق مكاسب شخصية، وأهم اشكاله المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الاقارب. والفساد السياسي هو أيضًا سوء استخدام لاستخدام السلطة العامة من أجل الحصول على فوائد غير قانونية، إنّهُ من مصلحة السياسيين (السياسيين والأحزاب السياسية والمسؤولين المنتخبين وأعضاء الحكومة)**" [1]. كمـا يصنـف المُختصون الفسـاد من حيث الحجم الى **فســاد صغـير (Petty corruption) وفســاد كبيـر**، ويعد هذا الأخير أي الفسـاد الكبـير (Grand corruption) فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

ويرتبـط الفسـاد الكبير بدرجة كبيرة مع **الفســاد السياسي** الذي ينتشر في أعلى دوائر السلطة السياسية حيث يقوم القابضون على القرار السياسي (رجال سياسة، أحزاب سياسية، منتخبين، أعضاء في الحكومة...) باستعمال سلطتهم ونفوذهم لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثرواتهم بتفصيل السياسات والأولويات والتشريعات على قياسهم ولمصلحتهم. ويُعرّف **الفســاد الكبير** بأَنَّهُ: "**الفســاد الذي يحدث على أعلى مستويات الحكومة بطريقة تتطلب تخريبًا كبيرًا للأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية. يوجد مثل هذا الفساد عادة في البلدان**

[1] «Le clientélisme en question», **le Ravi**, juin 2005,at : http://bit.ly/2sL0G4K

ذات الحكومات الاستبدادية أو الدكتاتورية" [1]. وهو أخطر انواع الفســاد وأكثرها تعقيدًا وأثرًا على المجتمعات والدول وأكثرها صُعوبة في المعالجة، ولكن عملياته أقل عددًا مقارنةً بالفســاد الصغير او الاداري، أمّــا **الفســاد الصغيــر (الإداري او البيروقراطي أو الفســاد المحدود)** فيعرف بصورة عامة على أَنَّهُ: **"التأثير غير المشروع في القرارات العامة"**[2]. وهو أيضًا: **"كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته"**. كمـا جاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري [3]. وتتميز ظاهرة الفســاد الإداري عمومًا بمجموعة من الخصائص أهمها:

- أنّها ظاهرة سيئة تؤدي إلى إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية.
- أنّها ظاهرة تؤثر على أهداف المصلحة العامة نتيجة لتأثيرها السلبي في النظام الإداري.
- أنّها ظاهرة نتجت عن انحرافات سلبية وبالتالي فهي ستولد إفرازات سلبية على النظام الإداري قد يتحمل أعباءها الموظفون والجمهور.
- أنّها ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي.
- أنّها ظاهرة تهدف إلى إحداث انحراف في المسار الصحيح للنظام الإداري لتحقيق أغراض غير مشروعة.
- أنّها ظاهرة سلبية قد تحقق عوائد غير شرعية للشخص الذي يمارسها وليس بالضرورة إن تكون هذه العوائد مالية.

وقــد يأخذ الفســاد الصغيــر شكل تبادل مبالغ نقدية أو منافع ثانوية كدفع الرشاوي لترويج أو تسريع بعض المعاملات وتوظيف الأقارب والأصدقاء في مراكز غير قيادية، أي أَنَّ الفســاد الصغيــر هو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا بدرجة أولى بحيث يمارسه من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الآخرين. وهو فساد أقل خطرًا وأثرًا من الفساد الكبير أو السياسي، إلّا أَنَّ عدد عملياته كثيرة جدًا قياسًا بعدد عمليات الفساد الكبير، فقد يقع في اليوم الواحد ألاف المرات ومن عدد كبير من الموظفين والمواطنين كدفع الرشى في مراكز الشرطة او دوائر

---

(1) "Grand Corruption occurs when", at: http://bit.ly/2NQMpuO
(2) «Administrative Corruption», **public administration review**, Vol.37, Jan: 1977.
(3) ساهر عبد الكاظم مهدي، "الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة"، **دائرة المفتش العام، قسم التفتيش الإداري**، في: https://bit.ly/3mfKE9W

التسجيل العقاري أو في المحاكم أو في دوائر الضريبة او في دوائر الاحوال المدنية والجوازات او الرعاية الاجتماعية وغيرها..... [1].

كمـا أَنَّ هنـاك من يزيد صنفًا ثالثًـا من الفسـاد ـــــــ إلى جانب الفاسدين السياسي والاداري ـــــــ هو **الفســاد المــالي** والذي يتجلى في بشكل أساسي في الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية. وقد تم تقسيم هذا النوع الفسـاد من الى قسمين: **فســاد محله المال العام، وفســاد محله أموال المواطنين.** كمـا وفرق البعض بين فساد الموظفين الكبار وفساد الموظفين الصغار، وهو تقسيم قريب الشبه بتقسيم الفساد الى فساد كبير وفساد صغير، ولكنّه يختلف عنه في أسس جوهرية، فيكون فساد الموظفين الكبار بمبلغ كبيرة من الأموال العامة وهو يقع غالبًا فيما تجريه الدولة من مناقصات او مزايدات، أمّـا، فساد الموظفين الصغار فهو غالبًا ما يقع بمبالغ صغيرة تؤخذ من اموال المواطنين الخاصة وليس من اموال القطاع العام. ويعد فساد الموظفين الكبار أخطر وأكثر أثرًا لأنّه يقع بمبالغ كبيرة وعلى الأموال العامة فيضر بالاقتصاد الوطني ويحد من مستويات التنمية ومن تقديم الخدمات العامة، أمّـا، الفساد الموظفين الصغار فهو أقل خطرًا على الاقتصاد الوطني والتنمية لأنّهُ لا يقع على المال العام بل يؤخذ محله من أموال المواطنين كأخذ الرشوة لإنجاز المعاملات أو تسريعها وهو غالبًا ما يقع بمبالغ بسيطة.

إلّا أَنَّ خطورة فسـاد الموظفين الصغار تظهر في كثرة عملياته وانتشاره السريع مما يصُّعب من إمكانية معالجته بوسائل الرقابة والملاحقة الجزائية، فلا تنفع في ملاحقته وسائل مكافحة الفساد الفردية الاثر، بل يتعين التوسل بوسائل مكافحة الفساد العامة الاثر لمواجهته، كتوفير شروط النزاهة للموظفين وتبسيط الاجراءات الادارية وبث ثقافة النزاهة ولدى الموظفين والمواطنين على حد سواء. ومن أهم الفروقات بين فساد الموظفين الكبار وفساد الموظفين الصغار أيضًا هو الدافع إليه، إذ يكون الموظف الصغير مدفوعًا في ارتكاب عمليات الفساد الصغيرة غالبًا بسد حاجته وضروريات الحياة له ولعائلته، كدفع اجرة منزله او شراء منزل... أمّـا، الموظف الكبير فإنّهُ يكون غالبًا مدفوعًا بالرغبة في زيادة ثروته وزيادة نفوذه.

وفـي الواقـع، يُمكن للمرء أنْ يميز أيضًا بين الفسـاد النشط المعزول (Corruption Active) عن الفساد السلبي المعزول (corruption Passive)؛ بحيث يكون الفسـاد النشط في تقديم المال أو الخدمة إلى شخص (صاحب السلطة) في مقابل الحصول على ميزة غير لائقة؛ بينما يتكون الفساد السلبي في قبول هذه الأموال أو الخدمات. وفرق اخرون بين الفسـاد المُنظـم أو الفسـاد النسقـي (Systemic corruption)

[1] ساهر عبد الكاظم مهدي، **المرجع السابق.**

[1]، والفسـاد غير المنظم أو الفسـاد المعزول (Isolated Corruption)، ويقوم الفسـاد المنظم على الاستغلال المنظم للمركز الوظيفي، بانّ ينظم الفاسدون أنفسهم لاتباع سياسة وخطط معينة لاستجلاب عائدات عملياتهم الفاسدة، وهو فسـاد يمارسه عدد من الموظفين الفاسدين في ظل استراتيجية معينة يتفق عليها صراحةً أو ضمنًا، أمّـا، الفسـاد غير المُنظم فهو الذي يمارسه الموظف منفردًا دون اتفـاق مع فاسدين أخرين من الموظفين. وهنـاك أيضًا **الفسـاد الأخلاقـي** ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول، مع أَنَّ الفساد الأخلاقي لا يستلزم دائمًا أنْ يكون الفرد فسادًا لنسبية الأخلاق في الدول والمجتمعات فما يُمكن أن تعتبر فسادًا أخلاقيًا في المجتمعات الإسلامية مثلًا ليس فسادًا أخلاقيًا في المجتمعات الغربية.

كمـا يُمكن تصنيف الفسـاد من ناحية الانتشار إلى **فسـاد دولـي** خصوصًا أَنَّ الفسـاد لم يُعد شأنًا محليًا بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل دول العالم كما جاء في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهذا النوع من الفسـاد يأخذ مدىً واسعاً عالميًا يعبر حدود الدول وحتّى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر، وتُمثل **الجريمـة المُنظـمة**(Le Crime Organise) **عبـر وطنيـة** (Transnationale) والجريمة الاقتصادية، بما فيها **غسـل الأمـوال** (Blanchiment D'argent)، جزءً مهمًا من الفساد ذو البعد الدولي.

ويقصـد بتعبير "**جمـاعة إجرامـية مُنظمة**" حسب **اتفاقـية الأمم المتحـدة لمكافحـة الجريـمة المنظـمة عبر الوطنيـة** (La Convention Des Nations Unies Contre La Criminalite Transnationale Organisee) [*] (المادة 02) على أَنَّها: "**جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة**". وفي مقابل **الفسـاد الدولـي** نجد بطبيعة الحال **الفسـاد الوطنـي والمحلـي**، وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية والإدارية وضمن المناصب الصغيرة، من الذين لا ارتباط لهم

---

[1] مؤيد عبد القادر، "الفساد هو العدو التالي غير المرئي .. عليكم التهيؤ"، **مجلة زهرة نيسان**، العدد (11)، في: https://bit.ly/3hGX9ry

[*] **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة** تسمى أيضًا **اتفاقية باليرمو** (Convention De Palerme) (إيطاليا) هي معاهدة متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة، اعتمدت الاتفاقية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003، اتفاقية باليرمو تم تدعيمها بثلاثة بروتوكولات هي:

1) بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.
2) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.
3) بروتوكول مكافحة صنع غير المشروع والاتجار في الأسلحة النارية.

خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية. كما يصنف الفســاد وفقًا للرأي العام إي اعتماد الرأي العام أساس للحكم على الظاهرة السلبية الموجودة، وهنا نجد **الفســاد الأبيــض**، ويعني أَنَّ هناك اتفاق كبير من قبل الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان العمل او التصرف المعني كتأخر الموظف عن عمله والذي يتغاضى عنه الرأي العام أ وليس فسادًا يستوجب عقابا يتمثل في الخصم مثلًا أو زيادة في ساعات العمل كعقوبة. و**الفســاد الأســود** ويشير إلى اتفاق الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على إدانة عمل أو تصرف سيئ معين، وبالتّالي، يستوجب المعاقبة. و**الفســاد الرمــادي**، وسمي بالفساد الرمادي لعدم إمكانية احتسابه على أي نوع من النوعين السابقين. ويعود سبب ذلك إلى غياب الاتفاق من عدمه حول عمل أو تصرف معين قبل الجمهور والموظفين[1].

الفـــــرع الثـــاني: أسبـــاب الفســـاد

على الرغم من الجهود المبذولة في محاربة الفســاد لا تزال العوامل الكامنة وراءه حتّى يومنا هذا غير مفهومة بشكل جيّد. بحيث تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفســاد وتفشيها في الدول والمجتمعات بحيث من المؤكد وجود مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة الفساد وانتشارها في مختلف المجتمعات، هــذا ما أكد عليه منظري وباحثي علم الإدارة والسلوك التنظيمي أيضًا أين أشاروا إلى إمكانية تحديد بعض الأسباب الرئيسية المشتركة التي تولد الفساد على الرغم من أن الفساد يختلف من بلد إلى آخر. ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة المشتركة لهذه الظاهرة فيما يلي:

أولًا: أسبـــاب سياســـية : ويقصد بالأسباب السياسية الأسباب المرتبطة بالنظام السياسي بشكل عام، وهي تتجلى في مظاهر متعددة منها:

- هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي وبروز الاستبداد السياسي وكذا التزوير في الانتخابات وعدم التداول على السلطة مما يجعل مشروعية النظام ضعيفة.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي (سلطة مضادة) وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة.
- أَنَّ ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها او بعض اطرافها في الفساد.

[1] احمد علي صالح، "تفويض الصلاحيات بين الضرورات والمحذورات"، **المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري**، 1999.

- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.
- ضعف وهشاشة الطبقة السياسية.
- ضعف الإعلام (السلطة الرابعة)، بحيث أن غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
- انعدام الثقافة السياسية الفعالة والبناءة.

ثـانيًـا: أسبـاب اجتماعـية: وهي كثيرة منها: القفر، الحرمان، البطالة، ضعف التعليم، التفاوت الطبقي، ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة، **الأزمات والحروب**[*]، الطائفية والعشائرية...إلخ.

ثـالثًـا: أسبـاب اقتصـاديـة: وهي كثيرة ومتعددة أيضًا منها[1]:

- الأوضاع الاقتصادية المتردية (البلدان منخفضة الدخل) والمحفزة لسلوك الفساد.
- وجود اقتصاد مغلق وانعدام المنافسة.
- عدم وجود اقتصاد حقيقي.
- القفر والبطالة.
- انعدام العدالة الاجتماعية.
- ارتفاع تكاليف المعيشة (نوعية الحياة).
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وضعف القدرة الشرائية مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتّى لو كان من خلال الرشوة.

رابعًـا: أسبـاب إدارية وتنظيمـية (هيكلـية): وتتمثل في:

- الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها.
- عدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة والنزيهة.

[*] تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

[1] Štefan Šumah, «Corruption, Causes and Consequences», February 21st 2018, **IntechOpen** , sur : https://bit.ly/3iI6Ozj

- تضخم الأجهزة الإدارية المركزية[1].

خـامسًـا: أسبـاب قيمـية: ذلك أَنَّ الفساد يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة[2]، بحيث يفتح غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص المجال لممارسة الفساد. كما يؤدي الفساد إلى التدهور الأخلاقي وسوء التعليم.

سـادسًـا: أسبـاب خارجية للفسـاد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول اخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة، أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة.

الفـــرع الثـالـث: تـأثيـرات وانعكاسـات الفسـاد

للفساد نتائج سلبية مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي:

أولاً: تـأثيـر الفسـاد على الاقتصـاد: يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية منها:

- ضعف الاستثمار تهريب الأموال والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين.
- يعيق الفساد النمو الاقتصادي ويؤثر على العمليات التجارية والتوظيف والاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- يقلل من الإيرادات الضريبية وفعالية برامج المساعدة المالية المختلف.
- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواءً، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

[1] ساهر عبد الكاظم مهدي، **المرجع السابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

– هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة.

ثـانيًـا: تـأثيـر الفسـاد على النواحـي السيـاسـية: يترك الفساد آثارًا سلبية على النظام السياسي برمته سواءً من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، وذلك على النحو الآتي:

– يقضي الفساد على شرعية الدولة.

– يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح الشخصية بدل المصالح العامة (المصلحة الوطنية) ويؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في العصب (سياسية، اقتصادية،...) المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

– انخفاض الثقة في القانون وسيادة القانون.

– يؤثر الفساد على وسائل الإعلام المختلفة ويكيفها ضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين ومنه يجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية الرقابة ومحاربة الفساد .

– يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

– يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

– يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.

– يؤدي إلى ضعف المؤسسات الرسمية والعامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية (قبيلة، طائفة، جهة،)، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية.

– يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن انْ تقدم الدعم المادي له، وشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة وتتحكم فيها لمنحها مساعداتها أو دعمها.

– يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

ثـالثًـا: تـأثيـر الفسـاد على النواحـي الاجتماعيـة: للفساد عدة نتائج سلبية على المجتمع منها:

– خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص .

– كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والاطفال والشباب.

–انتشار ثقافة الفساد، بحيث تصبح ممارسات الفساد شيئًا عاديًا مقبولة في المجتمع.

مخطط رقم (01) يوضح ترتيب الدول في مؤشرات حسب منظمة الشفافية الدولية سنة 2018

(الدول التي حصلت على أعلى المراتب مقابل الدول التي حصلت على أدنى المراتب)

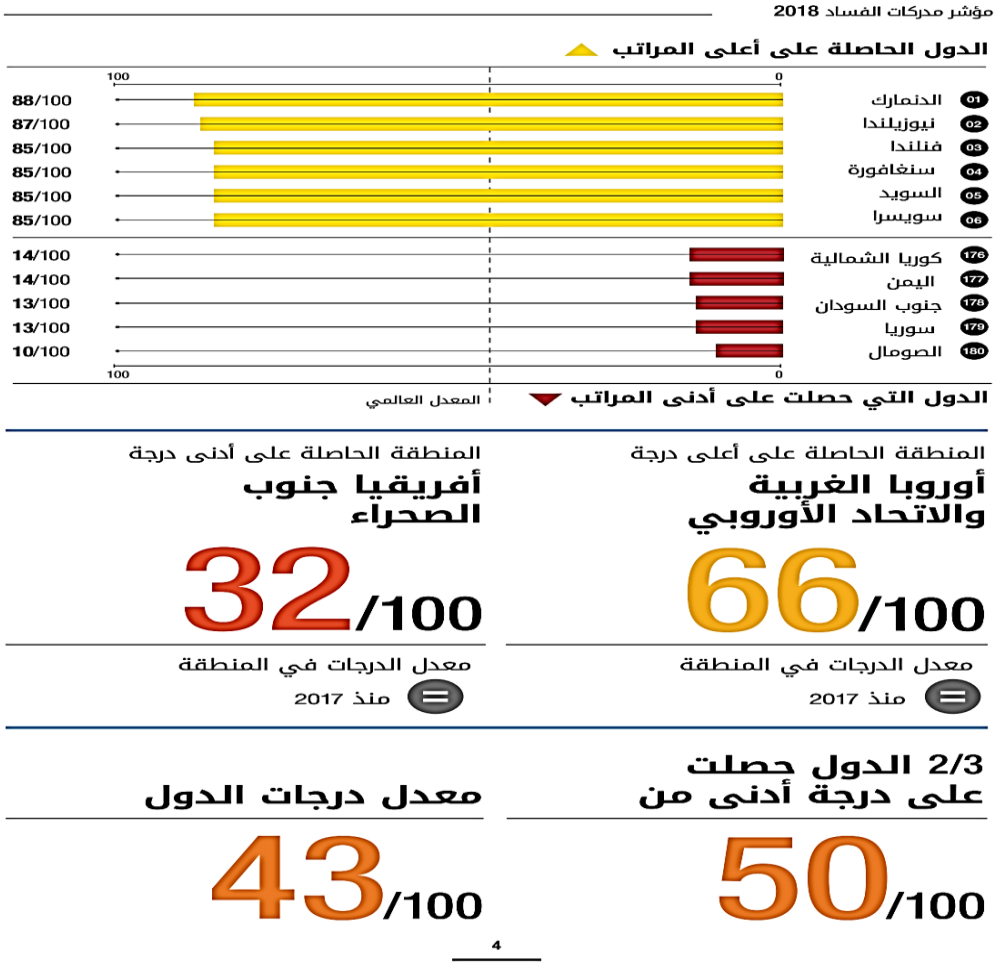

المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية

مخطط رقم (02) يوضح ترتيب الدول في مؤشرات حسب منظمة الشفافية الدولية سنة 2018

مؤشر مدركات الفساد 2018

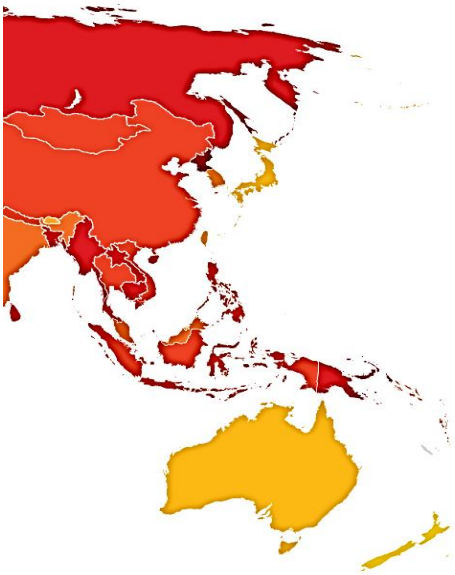

180 دولة
180 درجة
كيف كان أداء دولتك؟

مدركات مستوى الفساد في القطاع العام في 180 دولة/إقليما في العالم.

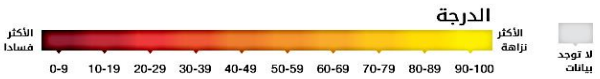

الدرجة	اسم البلد/الإقليم	الرتبة
88	الدنمارك	1
87	نيوزيلندا	2
85	فنلندا	3
85	سنغافورة	3
85	السويد	3
85	سويسرا	3
84	النرويج	7
82	هولندا	8
81	كندا	9
81	لوكسمبورغ	9
80	ألمانيا	11
80	المملكة المتحدة	11
77	أستراليا	13
76	النمسا	14
76	هونغ كونغ	14
76	آيسلندا	14
75	بلجيكا	17
73	إستونيا	18
73	آيرلندا	18
73	اليابان	18
72	فرنسا	21
71	الولايات المتحدة الأمريكية	22
70	الإمارات العربية المتحدة	23
70	أوروغواي	23
68	باربادوس	25
68		25
67	شيلي	27
66	سيشيل	28
65	جزر البهاما	29
64	البرتغال	30
63	بروني دار السلام	31
63	تايوان	31
62	قطر	33
61	بوتسوانا	34
61	إسرائيل	34
60	بولندا	36
60	سلوفينيا	36
59	قبرص	38
59	جمهورية التشيك	38
59	ليتوانيا	38
58	جورجيا	41
58	لاتفيا	41
58	سانت فنست وجُزر غرينادين	41
58	إسبانيا	41
57	كابو فيردي	45
57	دومينيكا	45
57	كوريا الجنوبية	45
56	كوستا ريكا	48
56	رواندا	48
55	سانت لوسيا	50
54	مالطا	51
53	ناميبيا	52
52	غرينادا	53
52	إيطاليا	53
52	عُمان	53
51	موريشيوس	56
50	سلوفاكيا	57
49	الأردن	58
49	المملكة العربية السعودية	58
48	كرواتيا	60
47	كوبا	61
47	ماليزيا	61
47	رومانيا	61
46	هنغاريا	64
46	ساوتومي وبرنسيبي	64
46	فانواتو	64
45	اليونان	67
45	الجبل الأسود	67
45	السنغال	67
44	بيلاروسيا	70
44	جامايكا	70
44	جزر سليمان	70
43	المغرب	73
43	جنوب إفريقيا	73
43	سوريناام	73
43	تونس	73
42	بلغاريا	77
41	بوركينا فاسو	78

المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية

مخطط رقم (03) يوضح ترتيب الدول في مؤشرات حسب منظمة الشفافية الدولية سنة 2018

تحليل النتائج على الصعيد العالمي

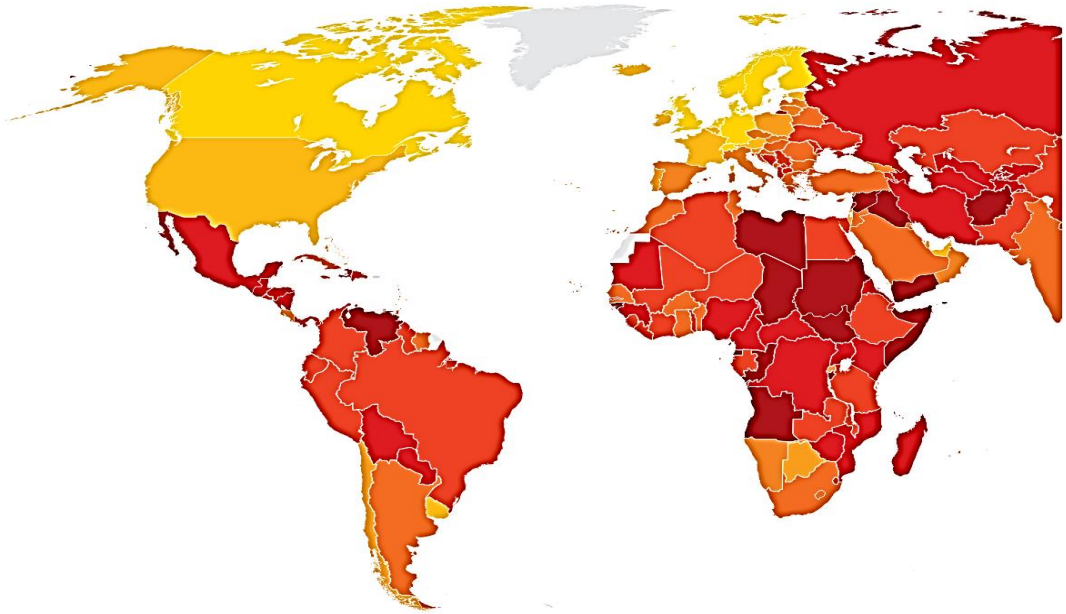

41	غانا	78	35	الجزائر	105	29	بوليفيا	132	23	موزمبيق	158
41	الهند	78	35	أرمينيا	105	29	هندوراس	132	23	أوزبكستان	158
41	الكويت	78	35	البرازيل	105	29	قرغيزستان	132	22	زيمبابوي	160
41	ليسوتو	78	35	كوت ديفوار	105	29	لاوس	132	20	كمبوديا	161
41	ترينداد وتوباغو	78	35	مصر	105	29	ميانمار	132	20	جمهورية الكونغو الديمقراطية	161
41	تركيا	78	35	السلفادور	105	29	باراغواي	132	20	هايتي	161
40	الأرجنتين	85	35	بيرو	105	28	غينيا	138	20	تركمانستان	161
40	بنين	85	35	تيمور ليشتي	105	28	إيران	138	19	أنغولا	165
39	الصين	87	35	زامبيا	105	28	لبنان	138	19	تشاد	165
39	صربيا	87	34	الإكوادور	114	28	المكسيك	138	19	الكونغو	165
38	البوسنة والهرسك	89	34	إثيوبيا	114	28	بابوا	138	18	العراق	168
38	إندونيسيا	89	34	النيجر	114	28	روسيا	138	18	فنزويلا	168
38	سري لانكا	89	33	مولدوفا	117	27	جزر القمر	144	17	بوروندي	170
38	سوازيلاند	89	33	باكستان	117	27	غواتيمالا	144	17	ليبيا	170
37	غامبيا	93	33	فيتنام	117	27	كينيا	144	16	أفغانستان	172
37	غانا	93	32	ليبيريا	120	27	موريتانيا	144	16	غينيا الاستوائية	172
37	كوسوفو	93	32	مالاوي	120	27	نيجيريا	144	16	غينيا بيساو	172
37	مقدونيا	93	32	مالي	120	26	بنغلاديش	149	16	السودان	172
37	منغوليا	93	32	أوكرانيا	120	26	جمهورية أفريقيا الوسطى	149	14	كوريا الشمالية	176
37	بنما	93	31	جيبوتي	124	26	أوغندا	149	14	اليمن	176
36	ألبانيا	99	31	الغابون	124	25	أذربيجان	152	13	جنوب السودان	178
36	البحرين	99	31	كزاخستان	124	25	الكاميرون	152	13	سوريا	178
36	كولومبيا	99	31	المالديف	124	25	مدغشقر	152	10	الصومال	180
36	الفلبين	99	31	نيبال	124	25	نيكاراجوا	152			
36	تنزانيا	99	30	جمهورية الدومينيكان	129	25	طاجيكستان	152			
36	تايلاند	99	30	سيراليون	129	24	إريتريا	157			
			30	توغو	129						

3

المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية